DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1997/L.9
14 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٦ والمسائل ذات الصلة

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

يود مدير البرنامج أن يعرض على المجلس التنفيذي القرارات التالية التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورتها العاشرة، المعقودة في نيويورك من ٥ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٧.

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية /١/١٠ - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وقرارات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد من جديد على صحة وأهمية خطة عمل بوينس آيرس من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن الاجتماع السنوي العشرين لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

150597 150597 97-12731

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والتمويل والاستثمارات المعقود في سان خوسيه بكوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧،

وإذ تنوه الى الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي بالهند في نيسان/ابريل ١٩٩٧،

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي أعدته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

١ - تؤكد من جديد الإمكانات الضخمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي يكتسب الآن قبولا واسع النطاق بوصفه أداة ابتكارية وفعالة للتعاون التقني، وتحث البلدان النامية التي لم تضع بعد سياسات واستراتيجيات وطنية مفصلة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تفعل ذلك لكي يتسنى تنفيذ هذا الشكل من أشكال التعاون تنفيذا كاملا؛

٢ - ترحب بالجهود الجبارة التي تبذلها البلدان النامية وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال التعاون الإنمائي ودوره المتزايد الأهمية في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، الذي يشمل، في جملة أمور، التوسع في استخدام ممارسات مطابقة القدرات والاحتياجات التي تكللت بعدد ملموس من الاتفاقات الثنائية، فضلا عن الأنشطة المتصلة بالتدريب، ونقل التكنولوجيا، والتعمير، وتبادل الخبرات في شتى الميادين في إطار التعاون الأقاليمي؛

٣ - ترحب أيضا بالجهود التي تبذلها بلدان أخرى لزيادة مشاركتها في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٤ - تحيط علما مع التقدير بالإجراءات المتخذة بالفعل لتوسيع قاعدة بيانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات لتصبح نظام معلومات متعدد الأبعاد تشمل البيانات المتعلقة بفرادى الخبراء، والقدرات المؤسسية، ومراكز التفوق، فضلا عن أفضل الممارسات القابلة للتكرار في البلدان النامية، وتعترف بالقيود التي تعترض الاستخدام الفعال لقاعدة البيانات هذه؛ وفي هذا الصدد، تطلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تتخذ تدابير - منها بناء القدرات - ترمي الى تمكين أقل البلدان نموا من الحصول على المعلومات الدولية المتوفرة في الشبكات (مثل شبكة الانترنت) لكي يتسنى لها أن تستخدم بفعالية نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٥ - تثني على البلدان النامية التي خصصت من ميزانياتها الوطنية ومن خلال القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف موارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأتاحت استخدام مرافقها المؤسسية، وخبراتها، ومراكز التفوق فيها لهذا الغرض؛

٦ - تشجع البلدان النامية، التي لم تنشئ بعد مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أن تفعل ذلك، كما تشجع البلدان التي أنشئت فيها بالفعل مراكز تنسيق، على ضمان توفير ما يكفي من الموظفين لمراكز التنسيق هذه وتزويدها بالمعدات المناسبة لتمكينها من العمل بفعالية وكفاءة؛

٧ - تؤكد من جديد على أنه لا ينبغي النظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب على أنه بديل للتعاون بين الشمال والجنوب بل على أنه عنصر مكمل لهذا التعاون، وفي هذا الصدد، تؤكد الحاجة إلى العمل بفعالية على تعزيز النهج الثلاثية لتسهيل برامج ومشاريع بلدان الجنوب؛

٨ - تشجع البلدان المتقدمة النمو التي تقدم بالفعل الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق الترتيبات الثلاثية أو من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف على مواصلة زيادة دعمها المالي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك المساهمات في الصندوق الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو الأخرى أن تفعل نفس الشيء؛

٩ - تكرر تأكيد توصيات خطة عمل بوينس آيرس ومؤداها أن تعطي المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة النمو، لدى تصميم وصياغة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني في البلدان النامية، الأولوية لاستخدام القدرات والخبرات الاستشارية والخبرة المحلية، وفي حالة عدم توفرها، إلى الموارد التقنية من البلدان النامية الأخرى؛

١٠ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها، وأن تكثف جهودها لجعل هذه الطريقة وسيلة رئيسية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتشجع سائر المؤسسات الدولية المعنية على اتخاذ تدابير مماثلة؛

١١ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأونكتاد واليونيدو وغيرها من المؤسسات ذات الصلة، أن تبذل جهودا متضافرة لمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل عنصرا هاما في استراتيجيات التنمية في معظم البلدان النامية؛

١٢ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل بذل الجهود لحشد المزيد من دعم المانحين بغية زيادة الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بما في ذلك زيادة رأس المال الأساسي لصندوق بيريز - غريرو الاستئماني والدعم الذي يقدمه مركز الجنوب وفقا للقرار ٤/٩ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها التاسعة؛

١٣ - توصي بأن تعمل العمليات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها وبرامج العمل المتفق عليها، وكذلك اللجنة الرفيعة المستوى على إقامة روابط أوثق، في جوانب السياسية العامة والجوانب التنفيذية، بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

١٤ - توصي بتطبيق شكل جديد وأساليب عمل جديدة في عقد الاجتماعات المقبلة، بما يجعل المناقشات أكثر تفاعلية ونتائج مداولات اللجنة الرفيعة المستوى ملموسة بقدر أكبر، مع مراعاة مقترحات اللجنة الواردة في تقرير الدورة العاشرة؛

١٥ - ترحب بالتركيز الهام الذي سوف ينصب على التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في قطاع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧، وتوصي بشدة بأن يصبح تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن دورتها العاشرة والتقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/3) جزءا من الوثائق الأساسية للمناقسة في إطار هذا البند؛

١٦ - تحيط علما مع الاهتمام بأن عام ١٩٩٨ سيشهد الذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، وتوصي بأن تعقد الجمعية العامة، أثناء دورتها الثالثة والخمسين، جلسة تذكارية احتفالا بهذه المناسبة، كما توصي بحشد المزيد من الدعم من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

١٧ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم تقريرا شاملا وتحليليا عن فترة السنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة بشأن التقدم المحرز يتناول تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس وكذلك تنفيذ هذا القرار.

باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تعيد تأكيدها لقرار الجمعية العامة ١١٩/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ ولقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٩ الذي اعتمدت فيه التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/9/3)،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون بين بلدان الجنوب يعتبر عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، وإذ تكرر التأكيد على أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز التعاون التقني في بين البلدان النامية، وأن على البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية أن تساعد تلك الأنشطة وتدعمها،

١ - تُقر بأنه في الوقت الذي تم فيه إحراز بعض التقدم في تنفيذ استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإن من الممكن إحراز تقدم إضافي بطريقة فعالة أكثر من خلال أمور منها توافر وتقديم الموارد الكافية، وتعزيز المؤسسات المشاركة، وزيادة الوعي والالتزام بطريقة التعاون التقني في بين البلدان النامية؛

٢ - توصي بأن تعمل العمليات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها وبرامج العمل المتفق عليها، وكذلك اللجنة الرفيعة المستوى على إقامة روابط أوثق، في جوانب السياسة العامة والجوانب التنفيذية، بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

٣ - تحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على معالجة وبدء تنفيذ التوصيات الأخرى الواردة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة، بصورة فعالة، ولا سيما ترتيبات التمويل الجديدة، وتوسيع نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات، وتحديد البلدان المحورية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتعزيز ترتيبات التعاون الثلاثي، ونشر أفضل الممارسات في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٤ - تثني على الجهود المبذولة لتعزيز تحسين الروابط مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتوسيعها وتنويعها؛

٥ - ترحب - في إطار متابعة 'برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية'، وضمن إطار عمل برنامج تقديم المساعدة التقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة - بإنجاز دليل شامل بالخبراء المعنيين بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتحديد المجالات الهامة في برنامج العمل بغرض تنفيذها من خلال تطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٦ - ترحب أيضا بإنشاء الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بواسطة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتلاحظ مع التقدير المساهمات التي قدمتها بعض البلدان المتقدمة النمو للصندوق الاستئماني، وتحث مجتمع المانحين الدوليين على المساهمة فيه بسخاء؛

٧ - ترحب كذلك بإطار العمل للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١٩٩٧-١٩٩٩)[١] وتركيزه على محو الفقر، وعلى مجالات البيئة والإنتاج والعمل والتجارة والاستثمار وإدارة الاقتصاد الكلي؛

٨ - ترحب بقرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص نسبة ٠,٠٥ في المائة من موارده البرنامجية الإجمالية، لأغراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثناء الفترة ١٩٩٧ ١٩٩٩؛

٩ - تدعو البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى ومنظماتها الحكومية الدولية وغير الحكومية، وكذلك مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، إلى أن تمنح دعمها الكامل للتنفيذ الفعّال لإطار عمل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك دعم البرامج والمشاريع الجديدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية المبتكرة، وزيادة استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

١٠ - تكرر طلبها لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي يُصدر تعليماته للممثلين المقيمين لكي يزيدوا من استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في أنشطة التعاون التقني طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٤١؛

١١ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الاحتفاظ بهوية مستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرر القيام، بصورة دورية، باستعراض تأثير وأداء الوحدة الخاصة في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ورصده وتنسيقه على نطاق المنظومة؛

١٢ - تطلب أيضا إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُضمّن تقريره الذي يقدم كل سنتين إلى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

---

(١) قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٩٥/٢٣ (E/1995/34).

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٢/١٠ - الإطـــار العام الشامل لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تشير الى قرارها ٣/٩ المؤرخ [٢ حزيران/يونيه] ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما بالمبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي اعتمدتها لجنة التنسيق الإدارية،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوارد في الوثيقة TCDC/10/4،

١ - تحيط علما بالآراء والتعليقات التي تم الإعراب عنها في الدورة العاشرة للجنة الرفيعة المستوى بشأن زيادة فعالية تطبيق المبادئ التوجيهية من أجل ضمان زيادة استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة، والتي تشكل حاليا تيارا جديدا في مجال التعاون الإنمائي؛

٢ - تثني على وكالات الأمم المتحدة التي اتخذت تدابير من أجل تطبيق المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة التنسيق الإدارية، وتحث المنظمات والوكالات التي لم تتخذ حتى الآن تدابير مماثلة على أن تبادر الى ذلك بغية ضمان تحقيق الاتساق والتناسق في ما يتصل بتطبيق المبادئ التوجيهية؛

٣ - تطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يجري مشاورات بشأن المبادئ التوجيهية مع مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة واضعا في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وأن يقدم توصيات بشأن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل إجراء المزيد من البحث فيها واعتمادها، وذلك بغية أن تقدم توصيات إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، في إطار استعراض السياسة العامة الثلاثي السنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٤ - تلاحظ مع التقدير الزيادة في الموارد المالية المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من قبل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة البرمجة ١٩٩٧-١٩٩٩ وتطلب، في ضوء التوسع في استخدام هذه الطريقة، من المجلس التنفيذي أن يجري استعراضا دوريا لحجم الموارد المخصصة

لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك لما لطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أثر على تنفيذ برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن يضمّن تقرير اللجنة الرفيعة المستوى نتائج عمليات الاستعراض هذه، وذلك للنظر فيها؛

٥ - تؤكد الحاجة الى مواصلة حشد الموارد المالية الإضافية بهدف مساعدة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مواصلة تنفيذ وتشغيل استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بفعالية؛

٦ - تطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما يتعلق بالمهام المسندة إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومسؤولياتها المتزايدة، أن يكفل تزويدها بالعدد الكافي من الموظفين لتمكينها من النهوض بمسؤولياتها بفعالية؛

٧ - تطلب الى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم الى اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الحادية عشرة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -